مقدمة

نحن لا نستطيع أن نفهم الحركات والتنظيمات الشعبية التي تعمل في أفريقيا الآن إلا إذا وضعنا في اعتبارنا تاريخ أفريقيا على مدى القرنين الماضيين أو ما يزيد على ذلك، واستخلصنا من هذا التاريخ أوجه الصراعات والمنازعات الحادة التي جرت على مدى هذه القرون والتي أخلت بالنسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي لتلك الشعوب وبالتشكيلات الاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة من قبل.

وعلى كل من يقترب من الحاضر الافريقي وتشكيلات دوله وتنظيماته الشعبية وحركاته الاجتماعية والثقافية أن يضع هذا التاريخ في اعتباره بوصف أن هذا الأمر هو المقدمة الضرورية التي يجب وضعها في الاعتبار لكي نفهم ما يجري الآن.

كانت هناك في أفريقيا قبائل وشعوب ودول متجمعة ومصنفة على أساس من الحركة الذاتية للتاريخ الأفريقي، ومبعثها الأوضاع الداخلية وتطورها وأساسها عناصر تاريخية تكونت عبر التفاعل التاريخي

الأفريقي، جرى هذا الأمر طبقًا لما يتسم به الوجود الأفريقي من توازنات ذاتية بين قواه المتنوعة ولكن طبقًا لأطماع القوى الأوروبية الاستعمارية وإصرارها على السيطرة على ما تستطيع السيطرة عليه من الأراضي والشعوب الأفريقية بقوة عسكرية متطورة وبقسوة عنصرية غير مفهومة مما أدى إلى تقسيم الوجود الأفريقي أشلاء أشلاء.

وحتى لا يستدرج القارىء إلى التاريخ القديم في موضوعات تتعلق بالحاضر المعيش يكفي أن نشير إلى أهم عناصر هذه الأمور:

أولا: أن الاستعمار الأوروبي وبخاصة الاستعمار الفرنسي في غرب أفريقيا الذي يهمنا في هذه الدراسة كان قد ولد حركة مقاومة شعبية ضده من الشعوب والقبائل الأفريقية التي عانت من وطأته، واستمرت هذه المقاومة عشرات السنين حتى بعد أن عدَّل الاستعمار من أساليبه في الحكم والسيطرة عبر القرن العشرين، كما أن ثمة رصيد معاد للاستعمار الغربي الأوروبي وتاريخه في أفريقيا منذ القرون الوسطى وما كان يقوم به من خطف للأفارقة واسترقاقهم وبيعهم في أسواق النخاسة وترحيلهم إلى أمريكا عبر المحيط الأطلنطي عبيدًا يباعون ويشترون.

ثانيًا: أن الدول الأوروبية في استعمارها لأفريقيا وأراضيها كانت عقدت ما يعرف باسم مؤتمر برلين 1884 – 1885 لاقتسام القارة

الأفريقية بين بعضهم البعض، ولم يراعوا في هذا التقسيم الوحدات الأفريقية المنبثقة من التشكل الجماعي للأفريقيين في تجمعاتهم القبلية أو اللغوية أو العرقية أو بالنسبة لما كان قائم في أفريقيا من دول وإمبراطوريات، لم يراعوا هذه التصنيفات إنما قسموا أفريقيا باعتبار أراضٍ يريدون استغلالها ومناطق نفوذ لهم، قسموها حسب قوة كل من الدول الأوروبية إزاء الدول الأوروبية الأخرى المشاركة في المؤتمر، وحسب مدى احتياجها للثروات الطبيعية الموجودة في كل سقع أفريقي، وحسب مدى نفوذها الاستعماري السابق في أي من المناطق المحتلة، فجاء معيار التقسيم بما لا يراعوا فيه التجانس القبلي أو العشائري أو اللغوي أو غيره من العوامل الأفريقية الذاتية، وتقطعت الشعوب والجماعات الأفريقية أشلاءً، وانعكس ذلك في حركات مقاومة شعبية بين الأفريقيين ضد الحكومات التي قامت وفق هذا التقسيم الذي فرضه مؤتمر برلين.

ثالثًا: أن حركات التحرر الوطني والمقاومة الوطنية الأفريقية اضطرت أن تراعي كل هذه التقسيمات التي فرضت عليها مما ترتب عليه نوع من التضارب بين تشكيلاتها وبين النظم الاجتماعية السابقة التي كانت سائدة والتي كانت تقوم حسب التكوينات العرقية واللغوية القديمة.

رابعًا: أن الاستعمار عندما وصل هذه البلاد أراد دعمًا لسيطرته السياسية بأن يفرض ثقافته على النخب الاجتماعية والثقافية في هذه البلاد وذلك من خلال المدارس والإعلام وكافة الأنشطة الرسمية التي تبنتها الحكومات الأفريقية التابعة له، وهذا ما أدى إلى أن تولدت عنه حركات مقاومة ثقافية من الثقافات التقليدية الموجودة والسائدة لدى الشعوب الأفريقية، حركات مقاومة ضد هذا الوافد الثقافي الغريب، فظهرت حركات شعبية رافضة للثقافة الغربية ومتمسكة بالثقافات الموروثة والسائدة بين الشعوب، ومن ذلك الثقافة الإسلامية ذات الجذور الشعبية التقليدية في العديد من الجماعات.

- **نخلص من ذلك:**

أنه توجد حركات شعبية دوافعها تدور حول أهداف عديدة وردود فعل متباينة. وهناك توجه معاد للسيطرة الأجنبية استخلاصًا للاستقلال الوطني مما يسمى أصحابه بالحركات الوطنية وسياستها التخلص من السيطرة الاستعمارية الأجنبية الغربية في كافة صورها وأشكالها وأساليبها.

وهناك قبائل موزعة على الحدود بين أكثر من دولة حديثة التكوين، وهذه القبائل ترفض توزيع مجالها الجغرافي الذي عرفته

من مئات السنين كمصدر للعيش والحياة. وترفض إقامة هذه الحدود الحديثة التي تقسم القبائل أو تحد من مجال حياتها.

وهناك صراعات قبلية قديمة قامت على أسس التكوينات السياسية القديمة ثم جاءت التكوينات الحديثة لتمكن بعض هذه القبائل من الوصول إلى الحكم والسيطرة على القبائل الأخرى.

كل هذه العوامل تولد حركات سياسية معارضة ومتداخلة، يضاف إليها الخلاف الديني الذي يشكل بحكم كونه الثقافة السائدة يشكل تعبيرًا عن هذه الاحتجاجات كلها أو بعضها.

وهذه الحركات الاحتجاجية كلها تعبر عن نفسها إما بوسائل سلمية أو باستخدام العنف. واستخدام الحركات السياسية للعنف موجود ومنتشر سواء في أفريقيا أو في غيرها من بلدان العالم أجمع، هو موجود عبر مراحل التاريخ كله.

ولكن الفكر السائد الآن عالميًا لمقاومة جميع الحركات السياسية الشعبية في بلاد المسلمين يريد أن يضعها جميعها مع بعضها، ويعبر عنه بلفظ الإرهاب وأدخل معها حركات الاحتجاج السلمية، وهكذا صنعت أمريكا في أفغانستان واتهمت حركاتها السياسية المعتمدة

على الدين بالإرهاب، وهكذا صنعت أيضًا مع العراق ضد نظام صدام العلماني، وهكذا تصنع كل دولة في معارضة معارضيها.

كما أن هشاشة الدول الأفريقية في مجال الحفاظ على السلم والأمن خصوصًا في منطقة المغرب والساحل الأفريقي جعلت الجماعات الجهادية التي فرت من الجزائر حيث نشأت في الأصل لا يرون حدودًا بين البلدان من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر. والخوف من ترابط مسارح العمليات بين مختلف الجماعات. والواقع أن جماعة بوكوحرام النيجيرية هي بصدد الامتداد إلى الكاميرون والنيجر وحتى أفريقيا الوسطى.

يضاف إلى ذلك أن هذه الجماعات المسلحة تقيم في مناطق خالية ليس للسلطة المركزية سيطرة تذكر عليها، وهي تعتمد على حقائق محلية هي العلاقات العائلية والقبلية وبهذا تضمن لنفسها شبكات تضامن ومعلومات. وتتخذ موقعًا في الاقتصاد المحلي من خلال حركة القوافل التجارية والعسكرية، وفرض إتاوات على مرورها، والمشاركة في أنشطة التهريب في مجالات الأسلحة والمخدرات والسجائر والرهائن، وبذلك تمول نفسها وتجند أتباعها من الشباب الذي يستهويه المغامرات، وهم يتمتعون بموارد مالية وقدرات عسكرية تفوق غالبًا ما لدى القوات

العسكرية والأمنية التقليدية. وقد أدت حملة الإرهاب التي تقودها بوكوحرام إلى وضع حد للتجارة والتبادل التجاري عبر الحدود، وإلى وقت قريب كان كثير من الكاميرونيين يعبرون الحدود يوميًا إلى الأسواق في نيجيريا بهدف بيع منتجاتهم لكن نقاط العبور هذه أصبحت مهجورة اليوم، كما تراجعت السياحة في الشمال وأقصى الشمال بشكل حاد.

يقول أحد المحليين الأفريقيين: "إن كلامنا يكون ناقصًا لو وصفنا بوكوحرام بأنها جماعة إرهابية فقط؛ لأنها في الحقيقة جماعة حسنة التنظيم، وهي تتحكم في قرى كاملة، وتطور أيديولوجيتها للسيطرة على القلوب والعقول وتقدم إطارًا لعملية التنظيم الاجتماعي.

إن النموذج الغربي الذي تبنته الدولة القومية الحديثة أدى إلى تكوين نخبة أفريقية حاكمة تسيدت على جموع المواطنين أي أنه استبدل بنخبة أفريقية بدلًا من المستعمرين، وهذا جعل بسطاء الأحياء الشعبية والريف يحملون في وجدانهم بذور الاحتجاج والتهميش والكبت، وهي أمور يمكن لدعاة الجهاديين أن يستفيدوا منها ويستغلونها باستمالة السكان.

إن شعار الفوضى الخلاقة التي بشرت به السياسة الأمريكية نشرت الصراعات والفوضى التي تنهي مقومات الشعوب والتكوينات الاجتماعية الأفريقية وتصبح من الضعف بحيث لا تستطيع أن تقاوم بنفسها فتطلب

الحماية والعون من الدول الاستعمارية. ولعل أكبر مثال على خلق الفوضى هو التدخل التي قام به حلف الناتو في ليبيا عام 2011 دون تفكير مسبق في مرحلة ما بعد الهجوم، كانت نتائجه مدمرة إذ انتشر السلاح والمقاتلون في منطقة الساحل الأفريقي كله، وزعزع الاستقرار في مالي، ويؤول الأمر إلى حرب أهلية في ليبيا ذاتها. وقد حاول الاتحاد الأفريقي دون نجاح أن يعارض هذه العملية التي تمت بموافقة منظمة الأمم المتحدة.

إن القمع والاستغلال والعنف هو حجر الأساس في حلقات الاحتجاج والاضطرابات والتمرد، والكارثة الحالية في الصحراء الكبرى الأفريقية هي نتيجة حتمية للطريقة التي جرى بها ما يسمى بالحرب العالمية على الإرهاب التي تنظر إلى الإرهاب باعتباره مبررًا شرعيًا لإنشاء جبهة صحراوية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وهذا يؤدي إلى أن تتحول المنطقة إلى صراعات قبلية وقومية وعرقية أكثر من كونها صراعًا أيديولوجيا ضد داعش أو القاعدة أو ما يسمى بالخطر الإسلامي.. وهنا مكمن الخطر.

■■■